

Distr.: General
2 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة، ١٢-١٦
و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - منشأ البعثة
٣	ثانيا - ولاية البعثة
٣	ثالثا - تكوين البعثة
٤	رابعا - شكر وتقدير
٤	خامسا - معلومات أساسية
٦	سادسا - الرسائل الرئيسية التي وجهتها البعثة
٦	سابعا - الاستعدادات للاستفتاء وفقا لاتفاق نوميا
٦	ألف - اجتماعات مع المفوض السامي
٧	باء - اجتماع مع حكومة الإقليم
٧	جيم - اجتماع مع رئيس الكونغرس
٨	دال - اجتماع مع مجلس الشيوخ العرفي
٩	هاء - اجتماع مع الأمين العام للمفوضية العليا
٩	واو - اجتماعات مع مجالس المقاطعات



الرجاء إعادة استعمال الورق



الصفحة

١١	اجتماعات مع سلطات ومسؤولي البلديات	زاي -
١٢	اجتماعات مع المجموعات السياسية	حاء -
١٥	اجتماعات مع قضاة اللجان الإدارية الخاصة	طاء -
١٦	اجتماع مع الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف ورئيس المحكمة الابتدائية ورئيس المحكمة الإدارية . .	ياء -
١٦	اجتماع مع خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة	كاف -
١٧	التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ثامنا -
١٧	زيارة إلى المدرسة الثانوية العامة ولياما هودرا (ليفو)	ألف -
١٧	زيارة إلى محطات الطاقة الشمسية (ليفو)	باء -
١٧	زيارة إلى موقع إيزو للسفن السياحية (ليفو)	جيم -
١٧	زيارة إلى مجمع كونيامبو للنكيل (كوني)	دال -
١٨	زيارة إلى مركز الخدمة العسكرية المكيفة (كوني)	هاء -
١٨	اجتماع مع رابطة حقوق الإنسان	واو -
١٩	اجتماع مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	زاي -
١٩	زيارة إلى جامعة كاليدونيا الجديدة (نوميا)	حاء -
١٩	اجتماع مع المستفيدين من برنامج أطر المستقبل	طاء -
٢٠	زيارة إلى مركز تجميعا والثقافي (نوميا)	ياء -
٢٠	الاجتماعات التي عقدت في فرنسا	تاسعا -
٢٠	اجتماع مع وزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار	ألف -
٢١	اجتماع في وزارة الشؤون الخارجية	باء -
٢١	الاستنتاجات والتوصيات	عاشرا -

أولا - منشأ البعثة

١ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قررت حكومة فرنسا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي، وبالتشاور مع لجنة الموقعين على اتفاق نومييا، أن تقترح على الأمم المتحدة أن توفد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة ثانية إلى كاليدونيا الجديدة في الربع الأول من عام ٢٠١٨، عملا بالطلب الذي قدمته اللجنة الخاصة في دورتها الموضوعية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي أقرته لاحقا الجمعية العامة في قرارها ١١١/٧٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ - واكتسبت البعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة الطابع الرسمي في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، بعد أن وردت رسالة رسمية إلى رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة، أحالتها حكومة فرنسا عن طريق بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وأكدت فيها مجددا موافقتها على قيام البعثة بتقييم الاستعدادات الجارية لتنظيم استفتاء تقرير المصير والدروس المستفادة من البعثة السابقة التي أوفدت إلى الإقليم في آذار/مارس ٢٠١٤. وجاء ذلك بعد أن قبلت اللجنة الخاصة اقتراح حكومة فرنسا، في اجتماعها غير الرسمي المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي اجتماع عقده مكتب اللجنة الخاصة مع وفد فرنسا في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في إطار جولة المشاورات غير الرسمية السنوية مع الدول القائمة بالإدارة والجهات المعنية الأخرى، اقترح كذلك أن يتم تنفيذ البعثة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨ في كاليدونيا الجديدة وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨ في باريس وأن تلتزم فرنسا بتسيير لقاءات البعثة، بما في ذلك لقاءاتها مع السلطات المعنية في باريس. وشددت حكومة فرنسا على أهمية نشر التقرير المتعلق بالبعثة قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨، لا خلال الحملة الانتخابية.

٣ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، قررت اللجنة الخاصة في اجتماعها الأول المعقود في إطار دورة عام ٢٠١٨، إيفاد بعثة إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، بتمويل قُدم من ميزانية اللجنة الخاصة إلى ثلاثة من أعضاء اللجنة واثنين من موظفي الأمانة العامة.

ثانيا - ولاية البعثة

٤ - أنشأت اللجنة اختصاصات البعثة، التي حددت الهدف المتفق عليه والممثل في جمع معلومات مباشرة عن الحالة في الإقليم فيما يتعلق بمختلف جوانب تنفيذ اتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ ودعم الإقليم في استعداداته لاستفتاء تقرير المصير، المقرر إجراؤه لاحقا في عام ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. واتفق أيضا على أن تستفيد البعثة من استنتاجات وتوصيات البعثة السابقة التي أوفدت إلى الإقليم في عام ٢٠١٤ وأن تقيم الحالة الراهنة في الميدان، تمشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة.

ثالثا - تكوين البعثة

٥ - قررت اللجنة الخاصة أن تكون البعثة مؤلفة من أربعة أعضاء في اللجنة: إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة والعراق وكوبا. وأعضاء البعثة هم سفير البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة ورئيس البعثة الزائرة، أومبرتو ريفيرو روساريو؛ ونائب الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، فريد ساروفا؛

ونائب الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد صاحب مجيد مرزوق؛ والسكرتيرة الأولى للبعثة الدائمة لأندونيسيا لدى الأمم المتحدة، إيندا نوريا سافيتري؛ والسكرتير الثاني للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد قاسم كريم. ورافق البعثة موظفان من الأمانة العامة للأمم المتحدة هما رئيسة وحدة إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية، جوزيان أمبيل؛ وموظفة الشؤون السياسية في وحدة إنهاء الاستعمار، كازومي كاواموتو.

رابعاً - شكر وتقدير

٦ - تعرب اللجنة الخاصة عن خالص شكرها لحكومة فرنسا، وبوجه خاص للممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة ووفد بلده، على التعاون البناء في تيسير أعمال البعثة الموفدة إلى كاليدونيا الجديدة والالتزام بتنفيذ اتفاق نوميا. وتشكر بوجه خاص المفوض السامي في كاليدونيا الجديدة وشعب كاليدونيا الجديدة على كرم الضيافة والدعم الممتاز الذي قدم إلى البعثة.

خامساً - معلومات أساسية

٧ - اكتسبت حركة الاستقلال لشعب الكاناك الأصلي في كاليدونيا الجديدة زخماً في سبعينيات القرن الماضي في سياق إنهاء الاستعمار. وأدت المواجهات التي وقعت بين مؤيدي الاستقلال ومناهضيه إلى اندلاع أعمال عنف في ثمانينيات القرن الماضي، عرفت باسم "الأحداث"، وراح ضحيتها نحو ٨٠ شخصاً بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨. وانتهت أعمال العنف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية الموالي لفرنسا، والحكومة الفرنسية.

٨ - ونصت اتفاقات ماتينيون على إتاحة قدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي وعلى تقديم مساعدات كبيرة تهدف إلى الحد من التفاوتات الشديدة بين الجماعات الفرنسية وجماعات الكاناك، ونصّت على إلزام الإقليم بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير بعد ذلك بعشر سنوات. وفي أعقاب المفاوضات التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي، وقع المعسكر المؤيد للاستقلال والمعسكر المناهض له، في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨، اتفاق نوميا الذي أعاد تحديد وضع الإقليم دون الحاجة إلى إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في اتفاقات ماتينيون.

٩ - وتخضع عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة لأحكام اتفاق نوميا، وتتولى لجنة الموقعين رصد تنفيذها. وبموجب أحكام الاتفاق، وافقت فرنسا على نقل صلاحيات معينة، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، سيجرى في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفقاً للاتفاق، وكذلك القرار الذي اتخذته كونغرس كاليدونيا الجديدة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، استفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة. ومن المتوقع أن يتضمن السؤال المطروح في الاستفتاء، وفقاً لاتفاق نوميا، إشارة إلى نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية إلى كاليدونيا الجديدة، والحصول على مركز دولي ينطوي على تولي المسؤولية كاملة؛ وتنظيم المواطنة بالجنسية. وفي حال رفض الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثان في عام ٢٠٢٠ بناء على طلب ثلث أعضاء الكونغرس (١٩ عضواً). وفي حالة الرفض

من جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث في عام ٢٠٢٢ بنفس الشروط. وإذا ظلت النتيجة سلبية، يجتمع أطراف الاتفاق للنظر في الوضع الناجم عن ذلك.

١٠ - ولدى إقليم كاليدونيا الجديدة كونغرس يتألف من ٥٤ عضواً. وتمثل حكومة الإقليم السلطة التنفيذية ويتولى رئاستها رئيس ينتخبه الكونغرس ويكون مسؤولاً أمامه. وينص اتفاق نومييا على أن الحكومة، باعتبارها هيئة جماعية، يجب أن تعكس بالتناسب تمثيل الأحزاب في الكونغرس.

١١ - ومن أجل تأكيد الاعتراف الكامل بشعب الكانكا، هوية وثقافة، أنشئت مجموعة مؤسسات موازية للكونغرس وحكومة الإقليم. فهناك ثمانية مجالس عرقية، يمثل كل منها منطقة عرقية. وإضافة إلى ذلك، هناك مجلس شيوخ عرقي، تمتد ولايته لتشمل كامل الإقليم وتكون رئاسته تناوبية، وهو مؤلف من ١٦ عضواً يختار كل مجلس عرقي اثنين منهم. ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرقي في كل الأمور المتعلقة بهوية الكانكا، ولكن المجلس لا يملك صلاحية تشريعية. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكاليدونيا الجديدة هو هيئة استشارية مؤلفة من ٤١ عضواً تقدم المشورة للحكومة في أي مشاريع وقوانين محتملة بشأن قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتمارس وزارة فرنسا لشؤون أقاليم ما وراء البحار سلطة حكومة فرنسا في كاليدونيا الجديدة. ويمثل المفوض السامي في الإقليم الدولة القائمة بالإدارة.

١٢ - وهناك ثلاث هيئات ناخبين في كاليدونيا الجديدة: هيئة الناخبين العامة (لرعايا الفرنسيين الذين يمكنهم التصويت للمؤسسات الفرنسية والأوروبية)، وهيئة الناخبين الخاصة المؤلفة من الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في انتخابات الكونغرس ومجالس المقاطعات (المعروفة باسم "هيئة الناخبين المحدودة")، وهيئة الناخبين الخاصة المؤلفة من الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاءات المتعلقة بالوضع النهائي في إطار اتفاق نومييا، المعروفة أيضاً بـ "المشاورات"، (للذين يمكنهم التصويت بشأن الحصول على السيادة الكاملة). وترد في المادة ٢١٨ من القانون التنظيمي ٩٩-٢٠٩ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ شروط الإدراج في هيئة الناخبين الأخيرة هذه.

١٣ - ومنذ عام ١٩٩٩، ما فتئ تكوين هيئة الناخبين لانتخابات المقاطعات يشكل موضوعاً مهماً في النقاشات السياسية والقانونية بين أنصار الاستقلال ومعارضيه (انظر A/AC.109/2014/20/Rev.1). وتتولى اللجان الإدارية الخاصة التي يرأسها قضاة يعينهم الرئيس الأول لمحكمة النقض تحديث السجل الانتخابي سنوياً. وتضم كل لجنة ممثلاً للإدارة يعينه المفوض السامي، وممثلاً لرئيس البلدية، وممثلين عن الناخبين في البلدية (واحد من مؤيدي الاستقلال وواحد من مناهضي الاستقلال).

١٤ - ووفقاً لاستنتاجات لجنة الموقعين المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أشارت التقديرات إلى أن ٩٢٢ ١٠ من سكان كاليدونيا الجديدة الأصليين المقيمين في الإقليم ليسوا مسجلين في السجل الانتخابي العام. وفي ضوء الاستفتاء المقبل، اتفق الشركاء على أن الضرورة السياسية تقضي باتخاذ خطوات استثنائية لتسجيل هؤلاء الأشخاص تلقائياً في السجل الانتخابي العام، وهو أمر مطلوب لتسجيلهم في السجل الانتخابي الخاص لإجراء الاستفتاء. واتفق الشركاء أيضاً على إتاحة مهلة إضافية للناخبين في عام ٢٠١٨ للتسجيل في السجل الانتخابي العام والسجل الانتخابي الخاص لانتخابات المقاطعات والسجل الانتخابي الخاص لإجراء الاستفتاء.

معلومات عن الإقليم

١٥ - للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإقليم، انظر ورقات العمل المتعلقة بكاليدونيا الجديدة التي أعدتها الأمانة العامة (على سبيل المثال، A/AC.109/2018/11).

سادسا - الرسائل الرئيسية التي وجهتها البعثة

١٦ - عرض رئيس وأعضاء البعثة ولاية اللجنة الخاصة وأهداف البعثة، التي تضمنت الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في كاليدونيا الجديدة وتبادل وجهات النظر مع جميع الأطراف المهمة بشأن الاستعدادات للاستفتاء المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٨، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الاستفتاء وآفاق المستقبل. ورأت البعثة أنه من الأهمية بمكان أن تكون العملية شفافة وعادلة للجميع.

١٧ - وتم التأكيد على حياد البعثة وعدم نيتها التدخل في الاستفتاء في كاليدونيا الجديدة. وسيكون أي حل للمسألة من اختصاص الأطراف المعنية، ولا سيما شعب كاليدونيا الجديدة. وكانت البعثة قد سافرت إلى كاليدونيا الجديدة للاستماع إلى جميع الآراء ووجهات نظر جميع الجهات المعنية. وأخيرا، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في لجنة الموقعين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، سيصدر تقرير البعثة الزائرة قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨.

سابعا - الاستعدادات للاستفتاء وفقا لاتفاق نوميا

ألف - اجتماعات مع المفوض السامي

١٨ - ركزت المناقشة على الآليات المؤسسية المحددة بموجب اتفاق نوميا، بما في ذلك زيادة الصلاحيات لكل بلدية، والحكومة الجماعية، ونقل الصلاحيات، والمؤسسات الثقافية. وقدمت حكومة فرنسا أيضا الدعم المالي وقامت بالاستثمار في الإقليم، لا سيما لفائدة مصنع النيكل في مقاطعة الشمال في سياق سياسة إعادة التوازن.

١٩ - وفيما يتعلق بمسألة السجلات الانتخابية، قررت لجنة الموقعين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أن يتم تسجيل ١١ ٠٠٠ ناخب تلقائيا، على الرغم من أن قانون الانتخابات الفرنسي يقتضي من الأشخاص الذين تجاوزوا سن الرشد وليسوا مسجلين في قوائم الاقتراع الشروع طوعا في التسجيل. واقتضى هذا التسجيل التلقائي للناخبين وضع مشروع قانون تنظيمي جديد سيتم مناقشته والتصويت عليه في الجمعية الوطنية في ١٣ و ٢٠ آذار/مارس على التوالي. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يُعقد الاستفتاء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على أن يوافق عليه كونغرس كاليدونيا الجديدة في ١٩ آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم لجنة الموقعين ببحث صياغة السؤال في ٢٧ آذار/مارس.

٢٠ - وتم التشديد على ضرورة تحقيق توازن بين مختلف الجماعات، إذ لم يثبت تاريخيا أن مبدأ الأغلبية أداة فعالة لحل المسائل في كاليدونيا الجديدة. وفي هذا الصدد، كلفت مجموعة من عشرة أشخاص، تُعرف باسم "مجموعة العشرة"، مسؤولية النظر في مستقبل الإقليم بعد إجراء الاستفتاء. وقد أنشأ هذه المجموعة رئيس الوزراء الفرنسي أثناء زيارته إلى الإقليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلى الرغم

من أن عضوين غادرا مجموعة العشرة مؤخرًا، فإن المجموعة تواصل صياغة وثيقة ستتنص على القيم المشتركة في كاليدونيا الجديدة.

٢١ - وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، رحبت كافة الأطراف في كاليدونيا الجديدة ببعثة اللجنة الخاصة، فضلاً عن بعثة خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة. وطلب حضور مراقبين دوليين عند اقتراب نهاية الحملات الانتخابية وفي يوم الاستفتاء. وعُبر عن الرغبة في حضور اللجنة الخاصة.

باء - اجتماع مع حكومة الإقليم

٢٢ - تتسم حكومة الإقليم بطابع جماعي، وفقاً لاتفاق نومييا، وهي تتألف من ستة أعضاء من الأحزاب المناهضة للاستقلال وخمسة أعضاء من الأحزاب المؤيدة للاستقلال. وبغض النظر عن الانتماء السياسي، يشترك الجميع في الهدف العام المتمثل في ضمان أن يكون استفتاء عام ٢٠١٨ شفافاً وألا يكون مثار جدال. وتم التشديد بصورة خاصة على أن الاستفتاء ينبغي ألا يقسم كاليدونيا الجديدة، بل ينبغي أن يهيئ مصيراً مشتركاً لبناء مستقبل الإقليم. ومن ثم، فالأحزاب السياسية مسؤولة عن إعلام الناخبين برؤيتها لما بعد الاستفتاء. وسوف تدرس لجنة الموقعين في اجتماعها المقبل العناصر الثلاثة المحددة في اتفاق نومييا لإدراجها في السؤال الذي سي طرح في الاستفتاء، وهي نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية إلى كاليدونيا الجديدة، والحصول على مركز دولي ينطوي على تولي المسؤولية كاملة، وتنظيم المواطنة بالجنسية.

٢٣ - وتناولت المناقشة أيضاً الجوانب التقنية للاستفتاء. ففيما يتعلق بالتسجيل التلقائي لنحو ١١ ٠٠٠ ناخب، ينطبق النظام المدني العرقي على ٧ ٠٠٠ شخص من هذا العدد، وهو ما تم التحقق منه بالمقارنة مع وثائق رسمية أخرى، مثل وثيقة التأمين الصحي، بينما ينطبق القانون العام على الناخبين المتبقين وعددهم ٤ ٠٠٠ ناخب. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن مشروع قانون تنظيمي جديد أن يزيد إمكانية الوصول إلى مراكز الاستفتاء عن طريق إنشاء مراكز اقتراع لامركزية، ما سيمكن سكان جزر أخرى من اختيار التصويت في نومييا بدلاً من العودة إلى مناطقهم الأصلية. واتفقت الأحزاب السياسية بتوافق الآراء على إجراء حملات انتخابية نزيهة عن طريق مراعاة التوازن في التغطية الإعلامية.

٢٤ - وأثيرت شواغل إزاء انعدام التثقيف الانتخابي والحاجة إلى تنظيم حملة للتوعية، لا سيما للشباب، وهو التحدي الذي فرضته سياسة إعادة التوازن وحماية هوية الكاناك. وتوقع المحاورون أن تواصل فرنسا مشاركتها البناءة في عملية إنهاء الاستعمار، بينما حثت الأمم المتحدة على رصد عملية الاستفتاء.

جيم - اجتماع مع رئيس الكونغرس

٢٥ - أُكِّد أن الكونغرس سيبت في موعد الاستفتاء في ١٩ آذار/مارس. ويُرجح أن يحدد مواعده في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو الموعد الذي اقترح في مراعاة للوقت اللازم لإعداد السجلات الانتخابية وللجدول الزمني للعطل المدرسية والعطل العرفية. ولم يتقرر إجراء أي مناقشات أخرى بشأن الاستفتاء في الكونغرس إذ إن لجنة الموقعين هي التي ستتخذ القرارات بشأن مسائل من قبيل صياغة السؤال.

٢٦ - وبذلت جهود لكي تكون السجلات الانتخابية أكثر شمولاً، كما يتضح من مشاركة خبراء انتخابات تابعين للأمم المتحدة في عمل اللجان الإدارية الخاصة.

٢٧ - ومع ذلك، في ضوء عدم انتظام تحديث السجل المدني العرقي، أُشير إلى أنه من الصعب أن يدرج في السجلات الانتخابية الأشخاص غير القادرين على إثبات مركزهم بتقديم وثائق رسمية أخرى. واعتُبر أن هذه الحالات ستكون محدودة للغاية من حيث عددها ومن ثم لا يتوقع أن تقوض مصداقية الاستفتاء. وكان لإضافة نحو ١١ ٠٠٠ ناخب من الناحية الأخرى ما يبرره لأن وضعهم تسنى التحقق منه استناداً إلى وثائق رسمية أخرى.

٢٨ - وتكلم رئيس الكونغرس، بصفته رجل سياسة، فارتأى أن الخيار الأفضل أمام كاليدونيا الجديدة لتحقيق أعلى درجة من الحكم الذاتي هو أن تبقى جزءاً من فرنسا.

٢٩ - وردا على الأسئلة المتعلقة بالمقاطعة المحتملة، أثّرت مخاوف من قيام بعض الأحزاب السياسية بمقاطعة الاستفتاء، ومن احتمال أن تؤدي المقاطعة إلى تعميق الانقسامات بين سكان كاليدونيا الجديدة. ورئي لهذا السبب أن من الضروري التوصل إلى اقتراح توافقي على غرار اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨ واتفاق نومييا لعام ١٩٩٨.

دال - اجتماع مع مجلس الشيوخ العرقي

٣٠ - مجلس الشيوخ العرقي، المنشأ في عام ١٩٩٩، مكلف بمهمة إرساء شرعية العُرف في كاليدونيا الجديدة. وتتألف هيئته التداولية من ١٦ عضواً بمجلس الشيوخ، ترشحهم ثمانية مجالس عرقية. وسعياً إلى إرساء الاعتراف بحقوق الشعب الأصلي، قام مجلس الشيوخ العرقي بصياغة ميثاق لشعب الكاناك بشأن منظومة قيمه ومبادئه الأساسية، صدقت عليه ٣٤ مقاطعة عرقية و ٢٠٧ مشيخات. ومع ذلك، لا يزال مجلس الشيوخ العرقي يواجه صعوبات في جعل مقترحاته بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ سياسات هوية الكاناك تؤخذ في الاعتبار فيما يخص إدارة الأقاليم والأراضي والموارد العرقية، فضلاً عن الشباب والتعليم. واعتبر مجلس الشيوخ العرقي الأمم المتحدة طرفاً فاعلاً مهماً لمواكبة عملية الاستفتاء، ومن ثم رحب بالبعثة الثانية للجنة الخاصة.

٣١ - وفيما يتعلق بحماية الثقافة التقليدية لشعب الكاناك، جرى التأكيد على أن المقاطعات الثلاث ينبغي أن تكون لها سياسات مشتركة تتيح لها تلبية احتياجات شعب الكاناك من خلال تعزيز المؤسسات القائمة مثل مركز تيجياو الثقافي.

٣٢ - وفيما يتعلق بوضع المرأة، جرى التشديد على أن نساء شعب الكاناك يحظون بالتقدير والاحترام وفقاً لنظام تقليدي يختلف عن النظام الغربي.

٣٣ - وأثار مجلس الشيوخ العرقي الشاغلين التاليين:

(أ) لم تحقق عملية التمكين المحددة في اتفاق نومييا بعدُ كامل أهداف إنهاء الاستعمار؛

(ب) ثبتت صعوبة تنظيم الاستفتاء الأول المقرر إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وتسجيل السكان الأصليين، ولا سيما الشباب.

٣٤ - وقدم مجلس الشيوخ العرقي التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن يكون الاستفتاء صادقا وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار؛

- (ب) ينبغي للأمم المتحدة أن تضمن عدم التراجع عن اتفاق نومييا، وينبغي للجنة الخاصة أن تسهم بخبراتها في مجال إنهاء الاستعمار؛
- (ج) ينبغي لحكومة فرنسا أن تدعم حقا عملية الاستفتاء الحالية عن طريق توفير المعلومات بشأن خيارَي تأييد أو معارضة الاستقلال. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لحكومة فرنسا أن توضح كيف تعتزم دعم كاليديونيا الجديدة على الطريق المؤدي إلى الاستقلال؛
- (د) ينبغي للمدارس الابتدائية في كاليديونيا الجديدة أن تحسن مراعاة ثقافة وتقاليد الكاناك.

هاء - اجتماع مع الأمين العام للمفوضية العليا

- ٣٥ - أتاح الاجتماع معلومات عن الجوانب التقنية للاستفتاء. فمن المتوقع إنشاء ما مجموعه ٢٧٧ مركزا للاقتراع في جميع أنحاء كاليديونيا الجديدة، فضلا عن ١١ مركز اقتراع لامركزي في نومييا. ومن يفضلون التصويت في نومييا بدلا من مناطقهم الأصلية، سيتاح لهم إطار زمني في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وسيتمكنون خلالها من اختيار مكان التصويت لتفادي العد المزدوج.
- ٣٦ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي سي طرح في الاستفتاء، اتفق الكثيرون على أن العبارات الواردة في اتفاق نومييا ليس من السهل فهمها. ولذلك، في صياغة السؤال، قدم مؤيدو الاستقلال ومعارضو الاستقلال مقترحات مختلفة. ويفضل مؤيدو الاستقلال استخدام عبارة "السيادة الكاملة" تحديدا المأخوذ من اتفاق نومييا، أما معارضو الاستقلال فيفضلون استخدام كلمة "الاستقلال". ويفضل المؤيدون طرح سؤال يطلب من الناخبين الإجابة بـ "نعم" أو "لا"، أما المعارضون فيقترحون طرح سؤال مفتوح يوضح خيارات البقاء ضمن فرنسا أو الحصول على الاستقلال.
- ٣٧ - وفيما يتعلق بمسألة السجلات الانتخابية، أكد المحاور أنه، على خلاف السجل الانتخابي لانتخابات المقاطعات الذي كان محل جدال بسبب الاختلاف في تفسير المعايير، يميل السجل الانتخابي الخاص إلى أن يكون أقل إثارة للجدل إذ إن معاييرهِ بسيطة نسبيا وأكثر تركيزا.
- ٣٨ - وردا على استفسار من البعثة، تم التأكيد على عدم اقتضاء حد أدنى من مشاركة الناخبين للقبول بصحة نتائج الاستفتاء. وجرى التأكيد أيضا على أن فترة السنتين إلى الثلاث سنوات الأخيرة شهدت تنظيم حملة توعية مكثفة لزيادة تسجيل الناخبين ومشاركتهم. وأخيرا، وعلى الرغم من أن اتفاق نومييا ينص على إجراء ثلاثة استفتاءات محتملة (في أعوام ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢)، فإن حكومة فرنسا لن تكون في وضع يتيح لها أن تفرض إجراء الاستفتاءين الثاني أو الثالث لأنهما اقتراعا يستلزمان طلبا من ثلث أعضاء الكونغرس في كاليديونيا الجديدة (١٩ عضوا).
- ٣٩ - وفيما يتعلق بالجهود التي تبذلها فرنسا لتوعية الناخبين بالاستفتاء المقبل، أشير إلى أنه يعتزم عرض المسألة من الناحية القانونية.

واو - اجتماعات مع مجالس المقاطعات

مقاطعة جزر لويالتي

- ٤٠ - ذكر رئيس مقاطعة جزر لويالتي أنه، على الرغم من أن الجمعية الوطنية تنظر الآن في مشروع قانون تنظيمي، فمن المؤسف أن هيئة الناخبين في الاستفتاء قد اتسعت في حين كان ينبغي أن تقتصر

على "من كانوا مستعمرين في الأصل". وفي الواقع، اتسعت هيئة الناحيين تدريجياً لتشمل "ضحايا التاريخ" (السجناء المرسلون من فرنسا إلى مراكز الاعتقال في كاليدونيا الجديدة) والسكان الوافدين من فرنسا الذين استقروا في الجزر في السنوات الأخيرة. وقد قبل شعب الكاناك بفكرة انتقاله من كونه "الشعب الأول" إلى كونه أقلية.

٤١ - وتناولت المناقشة أيضاً مسألة مراكز الاقتراع اللامركزية التي تقتضي من الناحيين اتخاذ خطوات طوعية حتى يتسنى لهم التصويت في نومييا. وأعرب عن شواغل إزاء اتفاق نومييا الذي لا يُحترم دائماً عند تنفيذه.

مقاطعة الشمال

٤٢ - منذ إنشاء مقاطعة الشمال في عام ١٩٨٩، عقب التوقيع على اتفاقات ماتينيون، كان من المسائل ذات الأولوية تطوير المقاطعة وتحديث اقتصادها من خلال نظام السوق. وأشار إلى أن أغلب الاستثمارات وأعمال تشييد البنية الأساسية لم تبدأ إلا في عام ٢٠٠٨، عندما بوشرت أعمال تشييد مصنع للمعادن في مجمع كنيامبو للنكيل. وبذلك حكومت مقاطعة الشمال جهوداً لإثبات أن المقاطعة آمنة. وأفيد أن الضرورة تدعو إلى الاتفاق على قيم مشتركة، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء.

٤٣ - وأفيد أن الأغلبية في مقاطعة الشمال تؤيد الاستقلال وتسعى إلى إقامة بلد ذي سيادة. وإذا تحققت السيادة الكاملة، فإنها ستطلب من حكومة فرنسا تنظيم عملية الانتقال إلى دولة ذات سيادة. وحتى إذا جاءت نتيجة الاستفتاء سلبية، فإن المجموعات المؤيدة للاستقلال ستظل تتابع سعيها لنيل الاستقلال، وستطلب المساعدة من الأمم المتحدة. وستواصل أيضاً التأكيد على أن كاليدونيا الجديدة خاضعة للاستعمار وبالتالي من حقها إنهاء الاستعمار. ولكي يحدث ذلك، هناك حاجة إلى السيادة الكاملة.

مقاطعة الجنوب

٤٤ - كان هناك تفاهم عام على ضرورة بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يكون الاستفتاء محل جدال، وضمان اتسامه بالصدق والشفافية. وتحقيقاً لهذه الغاية، كثفت الجهود على ثلاثة جبهات: (أ) كان هناك عمل هام، فيما يتعلق بالسجلات الانتخابية، من أجل ضمان تسجيل جميع سكان كاليدونيا الجديدة ممن لهم حق التصويت حتى يتسنى لهم القيام بذلك؛ (ب) كان من الهام أيضاً تمكين الناحيين المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء من الوصول إلى مركز اقتراع في يوم الاستفتاء، ولهذا الغرض تم توخي إنشاء مراكز اقتراع لامركزية في نومييا للناحيين المسجلين أصلاً في السجلات الانتخابية في جزر لويالتي، وبيليب، وباين؛ (ج) كان من الضروري ضمان أن يكون السؤال المطروح في الاستفتاء مفهوماً جيداً لدى الجميع.

٤٥ - وفيما يتعلق بما بعد الاستفتاء، جرى التأكيد على أن كاليدونيا الجديدة عاشت في سلام على مدى الثلاثين عاماً الماضية، مما ساهم في تنميتها. ولكن إذا رفض جزء من سكان كاليدونيا الجديدة نتيجة الاستفتاء، فإن هذا السلام سيكون في خطر. ولذلك، أشير إلى أن من المهم تذكيرهم بأن الاستفتاء صيغ في إطار منظور سياسي يشمل إنهاء الاستعمار والحق في تقرير المصير. وأفيد أن مختلف الأطراف الفاعلة السياسية تبذل جهوداً كبيرة من أجل توحيد كلمتها في إعلان عام بالقيم المشتركة لشعب الكاناك وسكان منطقة أوقيانوسيا والسكان المنحدرين من أصول أوروبية، يسمو على تطلعات

أنصار أو معارضي الاستقلال. وفي الوقت نفسه، أفيد أن من المهم أن يوضح أن نتيجة الاستفتاء لن تقود إلى شطب الاسم فوراً من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

زاي - اجتماعات مع سلطات ومسؤولي البلديات

كونيه

٤٦ - ركزت المناقشة على حالة الإعداد للاستفتاء المقبل. فقد اتفقت الأحزاب السياسية على إجراء الاستفتاء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهذا الموعد سيُعمد قريباً من جانب كونغرس الإقليم.

٤٧ - وتولت اللجنة الإدارية الخاصة مسؤولية مراجعة السجلات الانتخابية واستكمالها. ونتيجة لذلك، زاد عدد الناخبين زيادة كبيرة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى أنه يتم في الوقت الحالي تنفيذ حملة توعية لتسجيل ناخبين إضافيين تلقائياً بعد التحقق من هويتهم من خلال اللجوء إلى مضاهاة المعلومات مع مستندات أخرى. وأفيد أن هناك ١١ من مراكز الاقتراع الجاهزة للعمل في كونيه وأن هناك مركزاً إضافياً للاقتراع على وشك أن يُنشأ.

٤٨ - وأشير إلى أن التحدي الحالي يتمثل في البت في صياغة السؤال الذي سيُطرح في الاستفتاء.

٤٩ - وأكد أن من الضروري أيضاً تقييم نتائج اتفاق نوميأ، إذ أُجري تقييمها الأولي في عام ٢٠١١.

ليفو

٥٠ - أُشير إلى أن من الأهمية بمكان ضمان أن يجري الاستفتاء في إطار من الشفافية التامة وألا تكون نتيجته موضع جدال. وتحقيقاً لهذا الغرض، لا بد للأطراف الفاعلة المؤيدة والمعارضة للاستقلال من العمل سويًا لتهيئة الظروف المواتية والتشجيع على المشاركة. وتم تأكيد أهمية أن يجري الاستفتاء بطريقة سلمية. وأشير إلى أنه ينبغي لفرنسا أن تظل محايدة في هذه العملية.

٥١ - وأفيد أن دور مكتب الانتخابات في ليفو هو تنقيح السجلات الانتخابية وتلقي طلبات التسجيل الطوعي وإبلاغ السكان عن عملية التسجيل. وفي عام ٢٠١٨، تقرر ثلاث مراحل لتنقيح السجل الانتخابي الخاص لانتخابات المقاطعات والسجل الانتخابي الخاص للاستفتاء. وستشمل المرحلة الأولى دراسة طلبات التسجيل، وستكون المرحلة الثانية هي مرحلة المراجعة الإدارية وستكون المرحلة الثالثة هي مرحلة المراجعة القضائية. وسيوضع السجل الانتخابي الخاص لانتخابات المقاطعات في صيغته النهائية بحلول ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، بينما يستكمل السجل الانتخابي الخاص للاستفتاء بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨. وقد أخذت بلدية ليفو تشجع الشباب تحديداً على التسجيل.

٥٢ - ولُوحظ أن تطورات إيجابية قد طرأت منذ التوقيع على اتفاقات ماتينيون، مثل تنفيذ سياسة إعادة التوازن. وأشير أخيراً إلى أن من المهم الإقرار بأن من بين الشباب الذين يرتكبون أعمال جنوح هناك أطفال من شعب الكاناك يحملون أسماء الكاناك المقدسة لأرض كاليدونيا الجديدة.

نوميأ

٥٣ - ركزت المناقشة على الجوانب التقنية للاستفتاء وعلى تنظيمه فيما يتعلق بمدينة نوميأ. وفي معرض الحديث عن مراكز الاقتراع اللامركزية، أُشير إلى أن الناخبين المسجلين خارج نوميأ سيُطلب منهم

في حزيران/يونية ٢٠١٨ اختيار ما إذا كانوا يودون التصويت في نومييا عبر اللجوء إلى مراكز اقتراع لامركزية أو في مناطقهم الأصلية. وأفيد أنه لن يكون الرجوع عن هذا القرار ممكناً بعد الموعد النهائي المحدد لذلك. وذكر أن من المتوقع إنشاء ٥ إلى ١١ مركزاً من مراكز الاقتراع اللامركزية إضافة إلى مراكز الاقتراع القائمة في نومييا البالغ عددها ٥٦ مركزاً. وأوضح أنه، ما أن يحدد عدد مراكز الاقتراع اللامركزية، ستوفر البلدية اللوجستيات اللازمة.

٥٤ - وأشار إلى أن البلدية تتولى أيضاً تنظيم الإدلاء بالأصوات بالوكالة، وهو أمر يتطلب عناية فائقة لنفادي الازدواجية. وأفيد أخيراً أن البلدية تساعد الناحيين في الوثائق اللازمة لتسجيلهم، وتشارك في توعية الناحيين لتشجيعهم على التسجيل.

حاء - اجتماعات مع المجموعات السياسية

حزب كاليديونيا مجتمعين

٥٥ - لقد نوقشت مسألة الشباب باستفاضة. ومع أن الشباب لم يعرفوا سوى فترة السلام ولم يعيشوا الأحداث التي وقعت في ثمانينيات القرن الماضي، فإنهم يتفهمون سبب وجود اتفاق نومييا وما يعنيه. غير أن الدولة والأحزاب السياسية هم المسؤولون عن توضيح ما تعنيه مختلف النتائج المحتملة للاستفتاء بالنسبة لكاليديونيا الجديدة. وأعرب عن شواغل بشأن مفهوم السيادة الكاملة. وأشار إلى أن على جميع أصحاب المصلحة أيضاً أن يواصلوا المشاركة في حوار يهدف إلى بناء المستقبل بعد الاستفتاء من خلال تحديد تاريخ مشترك وهوية مشتركة.

٥٦ - وفيما يخص مسألة الجنوح، أشار إلى أن من الضروري وضع خطة للوقاية، مثل وضع لوائح بشأن بيع واستهلاك الكحول. فحقيقة أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من السجناء في كاليديونيا الجديدة هم من الكاناك يبرهن على ضرورة معالجة القضايا التي تمس مجتمع الكاناك. واعتُبر أن الجنوح يعزى جزئياً إلى الفشل الدراسي، إذ يترك العديد من الشباب المدرسة دون الحصول على شهادة أو مؤهلات.

٥٧ - وفيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة، أشار إلى أن أولئك الذين يعارضون الاستقلال كانوا في بادئ الأمر مترددين في قبول بعثة اللجنة الخاصة في عام ٢٠١٤. وفي ذلك الحين، وُصفت اللجنة الخاصة بأنها "ذات طابع سياسي"، أي أنها ليست محايدة، إذ أُعيد إدراج كاليديونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وشارك عدد من الأطراف الفاعلة المؤيدة للاستقلال في عمل اللجنة الخاصة. بيد أن هذه الانطباعات قد تغيرت أثناء البعثة الأولى وبعدها وفي ضوء المساهمة القيمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لخبراء الانتخابات. ويتطلع كثيرون في كاليديونيا الجديدة الآن إلى تقرير البعثة وتقرير خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة. والواقع أن ماهية اللجنة الخاصة وخبراء الانتخابات وعملهما باتا الآن مفهومين: فحزب كاليديونيا مجتمعين يعتبر أن مجيء اللجنة والخبراء إلى كاليديونيا الجديدة كان من أجل القيام بالمراقبة وإعداد التقارير استناداً إلى الملاحظات ووضع التوصيات. وقد شهد السجل الانتخابي للاستفتاء تحسناً كبيراً.

٥٨ - وإضافة إلى ذلك، أفيد بأن حزب كاليديونيا مجتمعين يؤيد حضور مراقبي الأمم المتحدة أثناء الاستفتاء الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

حزب الجمهوريين الكاليدونيين

٥٩ - أُشير إلى أن مظالم قد ارتكبت بحق السكان الكاناك خلال سبعينيات القرن الماضي وأن العديد من الأشخاص كانوا يؤيدون قضية الكاناك في ذلك الوقت. ومع هذا، فقد أحرز تقدم كبير على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة إثر توقيع اتفاقات ماتيونيون بين حكومة فرنسا وكل من الجماعات المؤيدة والمناهضة للاستقلال. وأقيمت مؤسسات رئيسية، وأنشئت المقاطعات وباتت الأحزاب المؤيدة للاستقلال تتولى حالياً قيادة مقاطعتين من أصل ثلاث مقاطعات، وجرى تدريب عدد من المديرين من الكاناك وأخذت سياسة إعادة التوازن تنفذ في كل من القطاعات المالية والصناعية والاقتصادية. ويرى حزب الجمهوريين الكاليدونيين أن من الضروري مواصلة إحراز التقدم بشأن قضية الكاناك من خلال مواصلة الحد من أوجه التفاوت بعد الاستفتاء، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال البقاء في فرنسا، بدلا من أن تصبح كاليدونيا الجديدة بلدا مستقلا يفتقر إلى الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

٦٠ - وينبغي أن يكون السؤال المطروح في الاستفتاء واضحا وبسيطا ومفهوما، إذ لا يحظى الجميع بنفس المستوى التعليمي. وينبغي أن يكون السؤال على وجه التحديد: ما إذا كان سكان كاليدونيا الجديدة يودون الحصول على الاستقلال أم البقاء في فرنسا. غير أن عبارة "الاستقلال" قد لا تكون مقبولة من الجميع لأن البعض يخشى عواقبها.

٦١ - وفي هذا الصدد، أفاد حزب الكاليدونيين الجمهوريين بأنه من المهم أن يُترك الباب مفتوحا أمام مؤيدي الاستقلال وألا تحبط تطلعاتهم حتى وإن اختارت كاليدونيا الجديدة البقاء في كنف فرنسا بعد ثلاثة استفتاءات. ورأى أن الجماعات المؤيدة للاستقلال عاجزة عن وضع مشاريع مقترحات ممكنة لنيل الاستقلال، ولا سيما فيما يتعلق بالوسائل اللازمة لكاليدونيا الجديدة للاعتماد على نفسها بمعزل عن فرنسا.

حزب الجمهوريين

٦٢ - أنشئ حزب الجمهوريين قبل ٤٠ عاماً بهدف تعزيز الحوار بين مؤيدي الاستقلال ومعارضيه وضمان تحقيق المصير المشترك لكاليدونيا الجديدة. ولجعل هذا الهدف رمزاً رفع الحزب العلم الفرنسي وعلم الكاناك معاً.

٦٣ - كانت هذه المجموعة السياسية ستفضل اتفاقاً آخر يلي اتفاق نومييا، عوضاً عن استفتاء ينطوي على احتمال وضع شريحة من السكان في مواجهة الأخرى. وترى هذه المجموعة أن أغلبية سكان كاليدونيا الجديدة يعارضون الاستقلال وأن جزءاً كبيراً من أولئك الذين يفضلونه يفعلون ذلك لأسباب ثقافية وأسباب تتعلق بالهوية.

٦٤ - وبالنظر إلى معدل الأمية في كاليدونيا الجديدة (٢٠ في المائة، وفقاً لهذه المجموعة)، من الضروري أن يكون السؤال الذي سي طرح في الاستفتاء واضحاً ومفهوماً. وقد أعرب البعض عن شواغل مفادها أن العبارة المستخدمة في اتفاق نومييا، أي "الحصول على السيادة الكاملة"، هي عبارة يتعذر فهمها. واقترح أن تكون الإجابة على السؤال المتعلق بوضع الإقليم في المستقبل صراحة كما يلي: "أود أن تبقى كاليدونيا الجديدة في كنف فرنسا" أو "أود أن تصبح كاليدونيا الجديدة مستقلة". فتوجيه سؤال مباشر يجيب عليه الناحيون بـ "نعم" أو "لا" فقط، كما تفضل المجموعات المناصرة للاستقلال، أمر سيؤدي إلى انقسام كبير. والإجابة بـ "نعم" أو "لا" إنما ستسهم في تكريس الخصومات، في حين أنه ينبغي

أن يسمح السؤال، كما تتوخاه هذه المجموعة السياسية، باستئناف المناقشات بعد الاستفتاء دون أن يكون طرف قد قال ”لا“ للآخر. وكان لا بد أيضا لحكومة فرنسا من أن توضح للناخبين الآثار التي ترتب على الصوت الذي سيدلون به من وجهة نظر قانونية.

الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني

٦٥ - عُبر عن شواغل إزاء التمثيل الناقص لشعب الكاناك في السجلات الانتخابية. ويرى الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني أن عمل اللجان الإدارية الخاصة يشوبه خلل على الرغم من المساعدة المقدمة من خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة. وأبرزت مسائل لوجستية منها مثلاً أن عدداً من أفراد شعب الكاناك ليس بمقدورهم الحصول على معلومات عن السجلات الانتخابية عبر البريد لافتقارهم إلى صناديق بريدية. وأفيد أن الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك يعمل على التواصل مع الناخبين غير المسجلين عبر وسائل الإعلام من أجل تشجيعهم على المشاركة في الاستفتاء. وقد استمر استكمال قائمة الناخبين حيث سيدرج نحو ١١ ٠٠٠ من الناخبين الذين ينطبق عليهم النظام المدني العرقي أو القانون العام. وأشار إلى أن غرض الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك هو توخي اليقظة في رصد أية محاولة لإدراج أشخاص آخرين في السجلات الانتخابية، وإلى أنه لا يعتزم في الوقت الحاضر مقاطعة الاستفتاء. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، سيعقد الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك جلسة عامة من أجل مناقشة استراتيجيته الخاصة بالاستفتاء.

٦٦ - وفيما يتعلق بموعد الاستفتاء، كانت الجماعات المؤيدة للاستقلال اقترحت يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما كانت الجماعات المناهضة له اقترحت أصلاً يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه تم التوصل إلى اتفاق لتحديد يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر موعداً له. وفيما يتعلق بالسؤال الذي سي طرح في الاستفتاء، اقترح الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الصيغة التالية: ”هل ترغب في حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة؟“. وستناقش صياغة السؤال في الاجتماع المقبل للجنة الموقعين.

٦٧ - ويرى الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك أن من الضروري أن تبقى كاليدونيا الجديدة مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد الاستفتاء الأول. وفي هذا السياق، كرر الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك تأكيد ثقته بالأمم المتحدة.

٦٨ - وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، أفيد أن سياسة إعادة التوازن لم تحقق بعد النتائج المرجوة وأن أوجه التفاوت قد استفحلت. وجلبت صناعة النيكل إيرادات إلى كاليدونيا الجديدة، ولكنها زادت أيضاً من تكاليف المعيشة في الإقليم.

٦٩ - وطلب الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك مراجعة عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة.

الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكاناك

٧٠ - أشار إلى أن الحق في تقرير المصير حق أساسي لشعب الكاناك وإلى أن استفتاء عام ٢٠١٨ سيكون أول مرة منذ عام ١٩٥٨ يمارس فيها ”الشعب الأول“ حقه في تقرير المصير (إذ جرت مقاطعة الاستفتاء في عام ١٩٨٧).

٧١ - وفي إطار التحضير للاستفتاء، تكتسي مصداقية السجلات الانتخابية أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، تم التوصل إلى اتفاق ويتوقع أن تعتمد الجمعية الوطنية مشروع قانون تنظيمي في شهر آذار/مارس. ويرتقب أن يحدد ٤ تشرين الثاني/نوفمبر موعداً لإجراء هذا الاستفتاء.

٧٢ - وستركز المناقشات في الاجتماع المقبل للجنة الموقعين على صياغة السؤال الذي سيُطرح في الاستفتاء. والصيغة التي اقترحها حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك هي "هل تودون أن تحصل كاليديونيا الجديدة على السيادة الكاملة؟". ويرى الاتحاد الوطني أنه ينبغي ألا ترد كلمة "الاستقلال" في السؤال إذ إن المسألة هي في الواقع مسألة حصول على "السيادة الكاملة"، وهذه العبارة هي التي ينبغي استخدامها، وينبغي أن يتضمن السؤال العناصر الثلاثة المبينة في اتفاق نومييا.

٧٣ - وبخصوص مرحلة ما بعد الاستفتاء، أشار إلى أن الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك بدأ حملته الانتخابية وأعد كُتيباً بشأن رؤيته لدولة مستقبلية مستقلة في منطقة المحيط الهادئ، نظراً إلى أن كاليديونيا الجديدة ستمت بفترة انتقالية محدودة بعد الاستفتاء. وذكر أن الفترة الانتقالية ستكون مدتها أربع سنوات. وفي حال تحقق الاستقلال، سيوفر ذلك لسكان كاليديونيا الجديدة إمكانية تبوء مناصب المسؤولية، بما في ذلك في جهاز القضاء وفي قطاع الدفاع. وفي هذا السياق، أفيد أن الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك على استعداد للعمل مع فرنسا، وأنه ستكون هناك حاجة أيضاً إلى دعم المجتمع الدولي بعد الاستقلال.

٧٤ - وذكر أنه على الرغم من أن البعض يعتبر أن الجماعات المناهضة للاستقلال تشكل الأغلبية في كاليديونيا الجديدة، فإن الأمر ليس بالضرورة كذلك. فعلى سبيل المثال، تحوز الجماعات المؤيدة للاستقلال على أغلبية المقاعد في مجالس المقاطعات في اثنتين من المقاطعات الثلاث وتتولى قيادة ٢٢ من أصل ٣٣ جماعة محلية.

طاء - اجتماعات مع قضاة اللجان الإدارية الخاصة

٧٥ - أوضح المحاورون أن دور اللجان الإدارية الخاصة هو مراجعة السجل الانتخابي الخاص لانتخابات المقاطعات والسجل الانتخابي الخاص للاستفتاء. وقد بدأت اللجان الإدارية الخاصة إعداد السجل الانتخابي الخاص للاستفتاء في عام ٢٠١٦. وشروط الإدراج في هذا السجل مختلفة عن تلك التي المنطبقة على السجل الانتخابي الخاص لانتخابات المقاطعات. ومع أن استعراض سجل انتخابات المقاطعات ثبت أنه مثير للجدل بسبب التفسيرات المختلفة لمعايير الإدراج، فإن المشكلات التي أبلغ عنها فيما يتعلق بسجل الاستفتاء قليلة. وقد تعلقت المشكلة الرئيسية في سجل الاستفتاء بطريقة تسجيل الأشخاص الذين لم يسجلوا من قبل في السجل الانتخابي العام.

٧٦ - وأفيد أن اللجان الإدارية الخاصة هي هيئات جماعية تبت عادة في المسائل التي تتداول بشأنها في إطار توافق واسع في الآراء. وفي عام ٢٠١٨، تقرر أن تكون فترة المراجعة الاستثنائية الثانية في حزيران/يونية، بالإضافة إلى المراجعة الدورية التي تجري في آذار/مارس ونيسان/أبريل. ولما كان من المنتظر أن يعتمد مشروع قانون تنظيمي في آذار/مارس وأن يصدر في نيسان/أبريل، فإنه يتوقع إجراء عملية مراجعة ثالثة لتنفيذ عملية التسجيل التلقائي للناخبين. وأشار في هذا الصدد إلى أن التسجيل التلقائي للناخبين هو إجراء غير عادي في النظام الفرنسي يتعين في إطاره أن يبدأ الناخبون طوعاً عملية

تسجيلهم عبر تقديم مستندات تدعم شرعية الطلبات التي تقدموا بها ليصبحوا ناخبين. وأكد أيضاً أن تسجيل الناخبين لا يتطلب سوى تقديم بطاقة هوية إلى البلدية.

ياء - اجتماع مع الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف ورئيس المحكمة الابتدائية ورئيس المحكمة الإدارية

٧٧ - يتسم النظام القضائي في كاليديونيا الجديدة بعدة سمات فريدة. فعلى سبيل المثال، ينظر قضاة عرفيون في قضايا المنازعات بين الأشخاص الخاضعين للنظام المدني العرفي (أي الكاناك). ويمثل تطبيق القانون العرفي استناداً إلى الأصل الإثني للأطراف المعنية حالة خاصة بكاليديونيا الجديدة، ما يؤدي إلى اختلاف القواعد مع فرنسا. فعلى سبيل المثال، قد لا ينطبق مبدأ المساواة بين الجنسين بالضرورة وهو يخضع للسياقات العرفية للأطراف المعنية. واعتبر أن تطبيق القانون العرفي يصلح جيداً بوجه خاص في كاليديونيا الجديدة. ففيما يتعلق بالمحكمة الإدارية، كما هو الحال في محكمة الاستئناف، تنطبق القوانين العرفية الخاصة بكاليديونيا الجديدة على المنازعات العرفية.

٧٨ - وأفيد أنه في حالة الطعن في عملية الاستفتاء أو نتيجته، ستخرج المسألة من نطاق اختصاص محكمة الاستئناف وستُرفع إلى المحكمة الدستورية في باريس.

٧٩ - ورداً على سؤال بشأن عدم وجود قضاة منحدرين من الكاناك، تمت الإشارة إلى عدة عوامل. ويتمثل أحدها في أن الامتحان الوطني للقضاة يُجرى في باريس. وقد يُعزى الأمر أيضاً ببساطة إلى نسبة السكان، بالنظر إلى أن عدد السكان في كاليديونيا الجديدة، الذي يبلغ حوالي ٢٦٠ ٠٠٠ نسمة، أقل بكثير من عدد سكان فرنسا. وتميل ثقافة الكاناك أيضاً إلى تفويض القضاء إلى طرف ثالث. وثمة عامل آخر هو التعليم: ففي كاليديونيا الجديدة، لا يوجد للأسف هيكل لإعداد الطلاب للامتحان الوطني للقضاة.

كاف - اجتماع مع خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة

٨٠ - ركزت المناقشة على المساعدة التي يقدمها خبراء الانتخابات التابعون للأمم المتحدة إلى اللجان الإدارية الخاصة. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، وللسنة الثالثة على التوالي، جرى إيفاد بعثة إلى كاليديونيا الجديدة مكونة من ١٢ خبيراً يقودها أحد كبار الخبراء، بناءً على طلب من رئيس وزراء فرنسا. والغرض من هذه البعثة هو المساعدة في المراجعة السنوية، المقرر إجراؤها في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، للسجل الانتخابي الخاص لانتخابات المقاطعات والسجل الانتخابي الخاص لاستفتاء تقرير المصير. وعلى غرار السنوات السابقة، قدم الخبراء إرشادات بشأن مراجعة السجلين الانتخابيين، وسيصدرون تقريراً عند انتهاء أنشطتهم. وورد عدد من الملاحظات والتوصيات لضمان اعتبار السجل الانتخابي شاملاً وشفافاً وذو مصداقية. ومن الأمور الهامة أيضاً ضرورة تنظيم حملة توعية لإطلاع الناخبين على معايير الأهلية للتسجيل نظراً إلى استمرار وجود بعض الالتباس بشأن المعايير المختلفة التي تنطبق على كل واحد من السجلين الانتخابيين (سجل انتخابات المقاطعات والسجل الخاص للاستفتاء). وعرض خبراء الانتخابات التابعون للأمم المتحدة أيضاً توصيات بشأن تعهد سجل النظام المدني العرفي. وأخيراً، تمت الإشارة إلى أن وجود مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة يساعد في تيسير عمل اللجان الإدارية الخاصة.

ثامنا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - زيارة إلى المدرسة الثانوية العامة ولياما هودرا (ليفو)

٨١ - أجرت البعثة تبادلاً غير رسمي للآراء مع تلاميذ ومدرسين في المدرسة الثانوية. ولوحظت تباينات واضحة في الحصول على شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا)، إذ إن معدل نجاح التلاميذ المنحدرين من الكانكا أقل بأربعة إلى خمسة أضعاف مقارنة بالتلاميذ المنحدرين من أصل أوروبي. وعندما سُئلت إحدى التلميذات عن تحديد ما يعنيه لها إنهاء الاستعمار، وصفته بأنه العملية التي من خلالها "ستستعيد ثقافتنا مكانتها في بلدنا بعدما قوضها الاستعمار". وأشارت تلميذة أخرى إلى أنها إذا قررت هي وأي من زملائها مواصلة التعليم العالي في الخارج، سيكون ذلك بنية العودة إلى كاليدونيا الجديدة والإسهام في خدمة الإقليم "دون مزيد من سفك الدماء". وفيما يتصل بالاستفتاء، ارتأى أحد التلاميذ أن ينظر إليه من زاوية أكثر إيجابية إذ يجد أن "في الاختلاف ثراء"، وأعرب عن أمله في أن يعرف أكثر عن الحياة التي تنتظره بعد الاستفتاء.

باء - زيارة إلى محطات الطاقة الشمسية (ليفو)

٨٢ - زارت البعثة محطات الطاقة الشمسية في ليفو بمقاطعة جزر لويالتي. وتماشياً مع خطة التحول في مجال الطاقة في كاليدونيا الجديدة الرامية إلى الحد من التبعية في مجال الطاقة وتطوير الطاقة المتجددة، سعت ليفو إلى زيادة النسبة المئوية من الطاقة الكهربائية المتجددة من ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠٢٥. ولهذا الغرض، تُجرى مزيد من الدراسات عن إمكانات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الأحفائي وتخزين الطاقة. وبما أن معظم الأراضي في ليفو هي أراض عرفية، فمواقع تشييد الألواح الشمسية عادة ما تُستأجر لفترة محدودة في ٢٠ سنة.

جيم - زيارة إلى موقع إيزو للسفن السياحية (ليفو)

٨٣ - عند النظر في خطة تنمية إيزو في ليفو، فضلت لجنة تنمية الموقع السياحي وتر في إيزو مشروع إقامة موقع للسفن السياحية على بناء فنادق. فقد اعتبر أن استقبال الرحلات السياحية البحرية سيكون ملائماً أكثر للجزر، لا سيما أنه سيكون له أثر اجتماعي واقتصادي أكبر وعواقب بيئية أقل، ما سيمكن مزيداً من الأسر في ليفو من كسب العيش من السياحة. كما أن زعماء القبائل المحلية قرروا تعزيز السياحة الثقافية الأصيلة، مع التشديد على التواصل المباشر مع السكان المحليين. وعلى مدى العشرين سنة الماضية، ارتفع عدد السفن السياحية من ٥ سفن في عام ١٩٩٥ إلى ١٢٠ سفينة سنوياً حالياً. وفي وقت الزيارة، كانت الشركة تشغل ١٣ شخصاً، وأعادت حصة كبيرة من أرباحها إلى السكان المحليين ووفرت بطريقة غير مباشرة فرص عمل لـ ١٦٦ شخصاً إضافياً على المستوى المحلي، من بينهم ناقلون وبائعون للمقتنيات التذكارية ومرشدون سياحيون.

دال - زيارة إلى مجمع كونيامبو للنikkel (كوني)

٨٤ - زارت البعثة مجمع كونيامبو للنikkel، وهو مشروع مشترك بين مقاطعة الشمال (٥١ في المائة) ومجموعة غلينكور (٤٩ في المائة)، وهي شركة متعددة الجنسيات. ويعتبر منجم النikkel، وهو أكبر منجم

في كاليديونيا الجديدة، دعامة اقتصادية طويلة الأجل لتنمية مقاطعة الشمال والإقليم. وتتألف قوته العاملة، التي تشكل فيها النساء ٣٠ في المائة، من الموظفين المحليين (٨٠ في المائة) والموظفين الدوليين (١٠ في المائة). وتشجع الشركة العمالة المحلية من خلال إعلام السكان المحليين أولاً بالوظائف الشاغرة. ونتيجة لذلك، ووفقاً للشركة، فإن جميع الموظفين تقريباً يُعينون محلياً في وظيفة عامل ومشرف على النوبة، و ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من المهندسين هم أيضاً من السكان المحليين. وعلى مستوى الإدارة العليا، يمثل الموظفون المحليون حوالي ٣٥ في المائة. وتشغل الشركة أيضاً مديراً للشؤون المجتمعية يمثل دوره في مناقشة الآثار المحتملة للمصنع على السكان المحليين، ومعظمهم من الكاناك، بغية إيجاد أرضية مشتركة.

هاء - زيارة إلى مركز الخدمة العسكرية المكيفة (كوني)

٨٥ - في مقاطعة الشمال، زارت البعثة مركز الخدمة العسكرية المكيفة، الذي يسعى إلى تعزيز إدماج الشباب اجتماعياً ومهنياً، وخصوصاً منهم شباب الكاناك الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٢٥ عاماً ويواجهون صعوبات في المدرسة أو في مجالات أخرى. ويقدم لهم المركز الخدمات الصحية الأساسية والمهارات المهنية التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل. وتوجد حالياً ثلاثة مواقع للخدمة العسكرية المكيفة في كاليديونيا الجديدة، في كل من كوني وكوماك ونوميا، وتقدم ١٧ دورة تدريبية مختلفة، منها فصول التدريب المهني لفائدة عمال البناء والميكانيكا والصباغة، إلى جانب التربية المدنية. وارتفع عدد الشباب المسجلين من ٢٥٠ في عام ٢٠١٠ إلى ٥٨١ في عام ٢٠١٧. وحالياً يتلقى شاب واحد من كل ثلاثة شباب من الكاناك التدريب في مركز للخدمة العسكرية المكيفة، ويحصل نحو ٧٢ في المائة من شباب الكاناك على عمل في نهاية تدريبهم.

واو - اجتماع مع رابطة حقوق الإنسان

٨٦ - وفقاً لما ذكره رئيس رابطة حقوق الإنسان، لا تزال كاليديونيا الجديدة تواجه وضعاً خطيراً من حيث عدم المساواة والتمييز الاجتماعي. وظهر التمييز منذ عهد الاستعمار، إذ كان الكاناك يُعتبرون "دون مستوى البشر" ويجبرون على العيش في المحميات. وأفيد أن رابطة حقوق الإنسان تسعى إلى إنهاء هذا الوضع المتسم بعدم المساواة والتمييز.

٨٧ - ووجه اهتمام البعثة إلى المشاكل الخطيرة التي يواجهها الشباب. فحالياً، يشكل الكاناك نسبة ٩٠ في المائة من السجناء في كاليديونيا الجديدة، وغالبيتهم من الشباب. وثمة حاجة إلى الاستثمار في فئة الشباب بطريقة هيكليّة.

٨٨ - وكان رئيس الرابطة من أشد مناصري الاستقلال في البداية، لكنه أخذ يدرك تدريجياً، مع اكتساب الخبرة، الجهود المبذولة من جانب الحكومة الفرنسية.

٨٩ - وفيما يتعلق بوضع المرأة، أشار إلى أن عدداً من النساء يتعرضن للعنف داخل أسرهن وقبائلهن. وثمة حاجة إلى بذل جهود طويلة الأجل للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة. وسجل أيضاً نقص في تمثيل المرأة في المؤسسات الحالية، مثل مجلس الشيوخ العرقي.

٩٠ - وذكر رئيس الرابطة أنه لا يخشى الاستفتاء، وأكد من جديد استعداداته للعمل مع جميع أصحاب المصلحة، مع الاعتراف بالجهود الهامة التي تبذلها حكومة فرنسا من أجل إيجاد مستقبل أكثر توازناً لكاليديونيا الجديدة.

زاي - اجتماع مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

٩١ - يتجلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إسداء المشورة بشأن مشاريع القوانين والسياسات في الإقليم فيما يتصل بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، عادةً في غضون شهر واحد من الزمن، بناءً على طلب حكومة كاليدونيا الجديدة أو مجالس المقاطعات الثلاث أو مجلس الشيوخ العرقي. ولا يملك هذا المجلس سلطة اتخاذ القرارات لأنه هيئة استشارية. ويتألف من ٤١ عضواً يمثلون رابطات واتحادات ومجالات أخرى. لكنه يفتقر إلى المساواة بين الجنسين إذ لا توجد بين أعضائه إلا سبع نساء. وثمة مسألة أخرى وهي مسألة التمثيل الناقص للشباب.

٩٢ - وفي المجلس، توجد ١٠ لجان قطاعية تجري جلسات استماع يشارك فيها ممثلو الحكومة والمجتمع المدني وتعد تقارير استشارية. وتناولت الدراسات الأخيرة مواضيع منها العنف ضد المرأة (إذ أكد أن مستوى العنف ضد المرأة في كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٣ كان أحد أعلى المستويات في فرنسا)، والنفائات الزراعية، والنظام القضائي العرقي، والبنى التحتية، وتبسيط العمليات الإدارية.

حاء - زيارة إلى جامعة كاليدونيا الجديدة (نوميا)

٩٣ - أنشئت جامعة كاليدونيا الجديدة قبل ٣٠ عاماً، وساهمت في تنفيذ اتفاق نوميا (المادتان ١-٣-٣ و ٤-١-١)، وهي بمثابة أداة في سياسة إعادة التوازن من خلال توفير التعليم والتدريب. وتدرس الجامعة الآن طائفة واسعة من المواضيع، من قبيل القانون وعلم الاقتصاد والإدارة واللغات والأدب والعلوم والصحة، وتوفر برامج للحصول على الشهادات حتى مستوى الدكتوراه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مناهجها الدراسية وبرامجها التدريبية مصممة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وتوفر الجامعة أداة هامة للبحث في لغات الكاناك وتدرّسها في الإقليم.

٩٤ - وارتفع عدد الطلاب في جامعة كاليدونيا الجديدة من ٢٠٠ طالب في عام ١٩٨٨ إلى ٣٠٠٠ طالب في عام ٢٠١٨. وحصل حوالي ١٠٠٠٠ طالب على دبلوم التعليم العالي. وفي الوقت الحاضر، يمثل أبناء كاليدونيا الجديدة ٢٥ في المائة من المدرسين، ويُتوقع أن ترتفع هذه النسبة.

٩٥ - ولا تزال أوجه عدم المساواة الاجتماعية مستمرة. فالطلاب من مقاطعة الشمال ممثلون تمثيلاً ناقصاً في الجامعة، وهو ما يعزى أساساً إلى صعوبة الوصول المادي والتكاليف المرتبطة بالعيش بعيداً. وفي ضوء هذه الحالة، ستستكمل هذه الجامعة بحلول ٢٠٢٠ بناء فرع في مقاطعة الشمال بميزانية قدرها ٣٣٧ مليون فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ.

طاء - اجتماع مع المستفيدين من برنامج أطر المستقبل

٩٦ - استمعت البعثة إلى عرض بشأن برنامج أطر المستقبل (المعروف سابقاً باسم "٤٠٠ إطار")، الذي كان قائماً منذ عام ١٩٨٩ لتدريب شباب كاليدونيا الجديدة (أغلبيتهم من الكاناك) ليصبحوا مديريين في المستقبل في سياق سياسة إعادة التوازن. وبلغ مجموع الأشخاص الذين تم تدريبهم ١٧٠٠ شخص (٧١ في المائة منهم من الكاناك) وجرى لاحقاً إدماج ٥٨ في المائة من المستفيدين من البرنامج في القطاع العام. ومنذ عام ٢٠٠٧، شكلت النساء غالبية المستفيدين منه. وتجدر الإشارة إلى أن ٩٠ في المائة من ميزانيته تم تمويلها من وزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار ومولت حكومة الإقليم

نسبة ١٠ في المائة المتبقية. وعلى الرغم من تدابير التقشف الحالية، عملت وزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار على ألا تتأثر ميزانية هذا البرنامج.

٩٧ - وفي وقت لاحق، أجرت البعثة تبادلًا غير رسمي للآراء مع المستفيدين من البرنامج. وأكد العديد من المشاركين التقدم المحرز بفضل البرنامج، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فعلى سبيل المثال، أبرز بعض المستفيدين أن البرنامج يتيح فرصة لاستكشاف العالم خارج كاليديونيا الجديدة، فضلًا عن الوصول إلى وظائف إدارية في كاليديونيا الجديدة بمسؤوليات كانت في السابق بعيدة المنال. وساهم البرنامج أيضًا في إدماج شباب الكانكا في اقتصاد كاليديونيا الجديدة.

ياء - زيارة إلى مركز تجيياو الثقافي (نوميا)

٩٨ - زارت البعثة مركز تجيياو الثقافي الذي افتتح في أيار/مايو ١٩٩٨، وهو فضاء لإثبات هوية الكانكا وحماية ثقافتهم. ويعرض المركز معالم ومواد هامة تُبرز ثقافة الكانكا وما يرتبط بها من أرض وطبيعة. وهو أيضًا فضاء للتعليم بالنسبة للعديد من الزوار والطلاب. وفي نهاية الزيارة، تسنت للبعثة فرصة تبادل الآراء بصورة غير رسمية مع مدير المركز، إيمانويل تجيياو، وهو ابن زعيم الاستقلال، جان ماري تجيياو، بشأن حماية هوية الكانكا، والاستفتاء المقبل.

تاسعا - الاجتماعات التي عقدت في فرنسا

ألف - اجتماع مع وزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار

٩٩ - عُقد الاجتماع مع وزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار (في ١٩ آذار/مارس في باريس) في نفس اليوم الذي قرر فيه كونغرس كاليديونيا الجديدة إجراء الاستفتاء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفيما يتعلق بالسجل الانتخابي للاستفتاء، كان من الضروري إدراج أكبر عدد ممكن من الناخبين الذين يمكنهم تبرير تسجيلهم لكفالة إجراء الاستفتاء بطريقة عادلة وشفافة. وتحقيقًا لهذه الغاية، كان من المهم التواصل مع الشباب لأن مستقبلهم كان على المحك. وتعتزم وزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار تنفيذ حملة إعلامية تستند إلى عنصرين: عنصر انتخابي (يشرح للناخبين الشباب كيفية التسجيل وكيفية التصويت وكيفية استخدام مراكز الاقتراع اللامركزية)، وعنصر تثقيفي (يشرح للناخبين الشباب السياق التاريخي للاستفتاء والآثار المترتبة على نتيجته).

١٠٠ - وسيمثل مضمون سؤال الاستفتاء محور الاجتماع المقبل للجنة الموقعين (٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨). وفي هذا السياق، كانت الأطراف في كاليديونيا الجديدة تعمل، إلى جانب حكومة فرنسا، على صياغة ميثاق للقيم المشتركة، سيمثل أساسًا مشتركًا لتوجيه رسالة قوية إلى سكان كاليديونيا الجديدة مفادها أنه بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، ستشكل القيم المشتركة الأساس لمواصلة بناء مستقبل الإقليم. وذكرت الوزيرة أن دور فرنسا ليس اتخاذ موقف بل البقاء على الحياد.

١٠١ - وقد أرادت حكومة فرنسا إشراك الأمانة العامة للأمم المتحدة في المساعدة على تنظيم حضور مراقبين مختلفين لضمان حياد العملية. وتعتزم الوزيرة بدء حوار حول مسألة جنوح الأحداث في كاليديونيا الجديدة وحول كيفية مساعدة الشباب في هذا الصدد. وتعتزم وزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار أيضًا

إطلاق حملة إعلامية موجهة إلى السكان الفرنسيين عموماً من أجل كفالة أن يكون السكان في الجانبين - في كاليديونيا الجديدة وفي سائر أنحاء فرنسا - مجهزين تجهيزاً جيداً لفهم سياق الاستفتاء.

باء - اجتماع في وزارة الشؤون الخارجية

١٠٢ - من المسلم به على نطاق واسع أن البعثة الأولى للجنة الخاصة قبل أربعة أعوام قد أسهمت إسهاماً إيجابياً في العملية الجارية في كاليديونيا الجديدة، إذ أشاعت مناخاً من الثقة بين الأطراف في كاليديونيا الجديدة. وواصلت اللجنة الخاصة الاضطلاع بدور مفيد في دعم أصحاب المصلحة المعنيين في الاستفتاء المقبل. ومن هذا المنطلق، اعتُبرت البعثة الحالية للجنة الخاصة نجاحاً لكل من كاليديونيا الجديدة والأمم المتحدة، لأنها ساعدت على تعزيز الثقة القائمة بين الأطراف. ودُكر أيضاً أن حكومة فرنسا ستطلق حملة إعلامية بعد انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الموقعين ترمي إلى تعريف النخبين بالخيارات المتاحة لهم قبل إجراء الاستفتاء.

عاشرا - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١٠٣ - استُقبلت البعثة الثانية للجنة الخاصة إلى كاليديونيا الجديدة بروح إيجابية أكثر بالقياس إلى بعثة آذار/مارس ٢٠١٤ التي نفذت في مناخ سادت فيه الريبة والتوتر بين بعض الجماعات السياسية الرئيسية في كاليديونيا الجديدة. وأكدت البعثة من جديد حيادها وموضوعيتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وولاية اللجنة الخاصة.

١٠٤ - ولا تزال الحالة الأمنية العامة في كاليديونيا الجديدة هادئة وسلمية في الفترة المفضية إلى استفتاء تقرير المصير. وأكد جميع الأطراف المعنية في كاليديونيا الجديدة أهمية السلام والاستقرار والأمن.

١٠٥ - ومع ذلك، فإن الوضع غير مستقر وهش نظراً لتباين الآراء بشأن الاستفتاء. فهناك آراء قوية مؤيدة ومعارضة لترتيبات الوضع الراهن في كاليديونيا الجديدة، فضلاً عن الاختلافات بين الأجيال بشأن إجراء الاستفتاء ونتيجته، أياً كانت. ويميل جيل أبناء كاليديونيا الجديدة الذين ولدوا بعد الاضطرابات الأهلية والسياسية في ثمانينيات القرن الماضي إلى أن يكونوا أقل اهتماماً بعملية تقرير المصير من الأجيال السابقة. واعتُبر جنوح الأحداث، لا سيما جنوح الشباب الذين ينحدرون من الكاناك في نوميا، أحد التحديات المحتملة.

١٠٦ - وتجري الاستعدادات لإجراء استفتاء تقرير المصير في كاليديونيا الجديدة على قدم وساق وقطع فيها شوط بعيد. وأبدت الأطراف الموقعة على اتفاق نوميا مستوى عالياً من الإرادة السياسية والالتزام والحوار وحسن النية فيما يتصل بعملية الاستفتاء. وتقرر أن يكون موعد الاستفتاء هو ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٠٧ - ومع ذلك، فهناك اعتراف واضح بأهمية معالجة التحديات المتبقية من أجل كفالة نجاح الاستفتاء. وتشمل تلك التحديات كفالة أن تكون العملية الانتخابية مقبولة لدى جميع الأطراف، وتقديم شرح واضح لشعب الإقليم عن الآثار المترتبة على خيارات الاستفتاء، وهو أمر ما زال يتعين القيام به على النحو المناسب.

١٠٨ - إن كفالة إجراء استفتاء عادل ونزيه وحر وشفاف أمر ضروري لجميع الأطراف المعنية. وتتوقف نتيجة الاستفتاء وقبول شعب كاليدونيا الجديدة لها على هذه المبادئ الأساسية.

١٠٩ - وقد حدث تحسن كبير في العملية الانتخابية في كاليدونيا الجديدة منذ عام ٢٠١٤، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وترتيبات الاقتراع: فقد جرى تسجيل حوالي ١٥٧ ٠٠٠ شخص من سكان كاليدونيا الجديدة للمشاركة في الاستفتاء، ويجري النظر في تسجيل حوالي ١١ ٠٠٠ ناخب من الناخبين المحتملين الآخرين، وهو ما سيتم الانتهاء منه بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨. وأنشئ نظام تصويت لامركزي، بما في ذلك التصويت للاستفتاء بالوكالة في ظل معايير صارمة، وهو ما من شأنه أن يساعد في كفالة إجراء الاستفتاء على نحو سلس. ويسهم خبراء الانتخابات التابعون للأمم المتحدة المنتشرون في كاليدونيا الجديدة، بناء على طلب من فرنسا، في هذه التطورات الإيجابية.

١١٠ - إن أغلبية الشعب والسلطات في الإقليم، بما في ذلك الجماعات السياسية، راضون عموماً عن التقدم المحرز، وقد أعربوا عن ثقتهم في العملية الانتخابية من أجل الاستفتاء. ويعزى ذلك إلى تحسّن مستوى الحوار والتفاهم المتبادل بين الأطراف الموقعة على اتفاق نومي للتوصل إلى عملية مبسطة لتسجيل الناخبين المؤهلين في السجل الانتخابي الخاص للاستفتاء، وذلك بفضل إدخال تعديل على القانون التنظيمي بموجب الدستور الفرنسي.

١١١ - وكان هناك قلق كبير بين القادة السياسيين وشعب كاليدونيا الجديدة بشأن السؤال الذي سي طرح في الاستفتاء. وجرى بذل الجهود على الصعيد السياسي في الإقليم من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة للجميع. وكان هناك تفاهم بين الأحزاب السياسية في الإقليم على أن السؤال يجب أن يكون دقيقاً وبسيطاً وسهل الفهم، بما في ذلك في جانب ما يترتب عليه من آثار على مستقبل كاليدونيا الجديدة. وكان من اللازم النظر في جميع الخيارات عند صياغة سؤال الاستفتاء.

١١٢ - ولا يزال التوجس والقلق ينتاب العديد من سكان كاليدونيا الجديدة بخصوص نتيجة الاستفتاء لأنهم غير متأكدين مما سيترتب عليها. ولم تعالج هذه الشواغل بصورة كافية من جانب السلطات في فرنسا وكاليدونيا الجديدة، ووجهت نداءات من أجل معالجتها على وجه الاستعجال.

١١٣ - وعلى الرغم من أن نتيجة الاستفتاء ليست معروفة بعد، تجدر الإشارة إلى أن اتفاق نومي ينص على إجراء استفتاءين آخرين، في حال رفض السيادة الكاملة.

١١٤ - ومن الأهمية بمكان أن يحترم جميع الأطراف المعنية نتيجة الاستفتاء، أيا كانت، من أجل ضمان السلام، وأن تعمل هذه الأطراف سوية على بناء مستقبل مشترك.

١١٥ - ولوحظ إحراز تقدم ملموس في مجال تطوير الهياكل الأساسية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وحماية البيئة والحفاظ على التراث الثقافي، في إطار سياسة إعادة التوازن في كاليدونيا الجديدة، التي تمولها في المقام الأول حكومة فرنسا. وتحققت أوجه التقدم هذه بفضل برنامج أطر المستقبل، والخدمة العسكرية المكيفة، ومنجم كونيامبو للنikkel في مقاطعة الشمال، وقطاع السياحة في جزر لويالي.

١١٦ - ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للقضاء على التفاوتات القائمة بين المقاطعات الثلاث للإقليم وضمن هذه المقاطعات. وتنتشر هذه التفاوتات في مجالي التعليم والعمالة، حيث لا تزال نسبة الكاناك منخفضة نسبياً بالمقارنة مع غيرها من الجماعات العرقية، مما أدى، على

سبيل المثال، إلى الانقطاع عن الدراسة، وزيادة جنوح الأحداث، لا سيما في نومييا، وارتفاع عدد الأفراد الكانكا في السجون. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٩٠ في المائة من السجناء هم من الكانكا.

١١٧ - ويلقى التزام فرنسا بمواصلة دعم التدابير الإنمائية الترحيب والاحترام من جانب شعب كاليديونيا الجديدة، ولكن هناك أيضا شواغل إزاء ما قد يؤول إليه هذا الدعم في حال اختار الإقليم السيادة الكاملة.

١١٨ - ويجري بذل الجهود لضمان احترام التراث الثقافي والتقليدي للكانكا وحمايته وحفظه، بدعم من شعب الكانكا، بما في ذلك عن طريق مجلس الشيوخ العرقي، والسلطات في فرنسا وكاليديونيا الجديدة. ويعد مركز تجيياو الثقافي خير مثال على ذلك. وتمثل المبادرة الرامية إلى استخدام اللغات المحلية للكانكا في النظام التعليمي تطورا جديرا بالترحيب، وهي بحاجة إلى دعم قوي للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي.

١١٩ - ولا تزال ملكية شعب الكانكا الأصلي للأراضي والموارد الطبيعية تحظى باحترام سلطات الدولة القائمة بالإدارة والسلطات في كاليديونيا الجديدة.

١٢٠ - ويظل استمرار التمييز العنصري الظاهر، ولا سيما ضد شعب الكانكا، مسألة قائمة لا بد من معالجتها. وتتخذ السلطات تدابير، بما في ذلك تدابير قانونية، للتصدي لها.

التوصيات

١٢١ - تنوه البعثة بالجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة لتنفيذ توصيات البعثة التي أوفدت في عام ٢٠١٤، وتحيط علما بالتقدم المحرز وتشجع على اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد.

١٢٢ - وتشجع البعثة جميع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة العمل سويا لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق نومييا، بما في ذلك التحضير الدقيق للاستفتاء لكفالة إجراءاته بنجاح.

١٢٣ - وتلاحظ البعثة أنه لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث اضطرابات سياسية، وأن الدولة القائمة بالإدارة والسلطات المحلية يجب عليهما أن يتخذا، في إطار احترام القانون، تدابير تكون متناسبة مع مستوى الخطر الذي يعتبر أنه يحدق بالسلام والأمن في الإقليم.

١٢٤ - وتلاحظ البعثة أيضا أن الرصد الدقيق لتطور الحالة في الإقليم فيما يتعلق بالعملية الانتخابية أمر لا بد منه ليكون بوسع اللجنة الخاصة كفالة نزاهة ومصداقية الاستفتاء ونتيجته.

١٢٥ - وتنوه البعثة بالدعوات إلى زيادة توضيح النتائج المحتملة للاستفتاء وما سيجتري عليها من آثار بالنسبة إلى شعب كاليديونيا الجديدة قبل إجراء الاستفتاء، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليديونيا الجديدة، فضلا عن أصحاب المصلحة المعنيين، على مواصلة حملات التوعية بشأن الاستفتاء والآثار المترتبة على الخيارات.

١٢٦ - وتشدد البعثة على أهمية تعزيز التدابير الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للسجل الانتخابي للاستفتاء بهدف الإسهام في نجاح إجراءاته.

١٢٧ - وتلاحظ البعثة أن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان كاليديونيا الجديدة هم من الشباب، وتشدد على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل توفير ما يكفي من التعليم والتدريب وفرص العمل من أجل بناء المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لكاليديونيا الجديدة.

- ١٢٨ - وتقدر البعثة التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية التراث الثقافي للكاناك، ولكنها تلاحظ الشواغل التي طرحها الزعماء التقليديون بشأن مقترحاتهم، التي لم تحظ في كثير من الأحيان بالقدر الكافي من الاهتمام والدراسة من جانب السلطات، وهو أمر يجب تغييره.
- ١٢٩ - وتحيط البعثة علما بالتحديات المتعلقة بإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وتشجع على تقديم المساعدة إلى أصحاب الموارد من الكاناك لجعل الأراضي تعود بالفائدة على شعبهم ومجتمعاتهم المحلية. ولذلك، تشجع البعثة على مواصلة الحوار الهادف.
- ١٣٠ - وتؤكد البعثة على الدور المتزايد للمرأة في الحياة العامة في كاليدونيا الجديدة، وتدرك مساهمتها في عملية الاستفتاء، التي تحتاج إلى مزيد من التشجيع. بيد أن العنف الجنساني يشكل مصدر قلق، لا سيما في أوساط نساء الكاناك، ويجب التصدي له بلباقة وحساسية بالنظر إلى المسائل الثقافية المطروحة.
- ١٣١ - وتحيط البعثة علما بالشواغل التي أعرب عنها بعض المحاورين من حيث أن نقل الصلاحيات المتفق عليه بموجب اتفاق نومييا لم يكتمل بعد، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها لجنة الموقعين، وتشجع البعثة لجنة الموقعين على معالجة تلك الشواغل.
- ١٣٢ - وتشجع البعثة الدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين، على النظر في دعوة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة للعمل بصفة مراقب أثناء الاستفتاء، كما تشجع الدولة القائمة بالإدارة على أن تقدم مسبقا اختصاصات المراقبين الدوليين لإجراء الاستفتاء.
- ١٣٣ - وتدعو البعثة الدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة إلى كفالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الإقليم من أجل بناء مجتمع مستدام وعدم ترك أي أحد خلف الركب.